واثقون بتعاون مجلس الأمة لتجاوز العقبة ودعم الإصلاحات القادمة.. وكل يوم تؤجل فيه الإصلاحات «يضاعف العقبة تعقيداً»

وزير المالية: 55,4 مليار دينار عجزاً تراكمياً متوقعاً لميزانية الكويت في 5 سنوات

- 114,1 مليار دينار مصروفات الميزانية المتوقعة خلال 5 سنوات.. منها 81 ملياراً رواتب ودعوم
- المركز المالي للكويت قوي.. وهدفنا عدم المساس بالمواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط
- إصدار السندات والسحب المنظم والمحدود من «الأجيال».. ليسا حلولاً إصلاحية بل إجراءات مؤقتة
- ضرورة معالجة شح نفاد سيولة «الاحتياطي العام» بأقرب وقت.. مع وجود إصلاحات مالية جذرية

أكد وزير المالية خليفة حمادة على ضرورة معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق الاحتياطي العام) في أقرب وقت، وأيضا على ضرورة أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وأضاف حمادة في تصريح صحافي، تعقيبا على تقديم مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن السماح للحكومة بسحب 5 مليارات دينار بحد أقصى سنويا من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وذلك لمواجهة عقبة شح السيولة في خزينة الدولة (صندوق الاحتياطي العام).

وقال إن مجلس الوزراء تقدم أول من أمس بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة يتيح للدولة الخيار بسحب 5 مليارات دينار سنويا من صندوق احتياطي الأجيال القادمة عند الحاجة، وذلك نتيجة لشح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة «الاحتياطي العام»، والقانون هو أحد الحلول المقدمة ضمن حزمة قوانين تشمل إقرار قانون الدين العام وتنفيذ إصلاحات مالية وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز العقبة».

وكشف حمادة أن وزارة المالية تتوقع عجزا تراكميا بقيمة 55,4 مليار دينار في السنوات الخمس التي تلي السنة المالية 2019/2020، بإجمالي مصروفات تبلغ 114,1 مليار دينار، خصصت منها 81 مليار دينار للإنفاق التراكمي على الرواتب والدعوم وذلك وفق أوجه الصرف السابقة.

تدعيم السيولة

وأشار الى أن وزارة المالية اتخذت عددا من التدابير لتدعيم السيولة منذ شهر يوليو 2020

خليفة حمادة

حين كانت السيولة غير متوافرة، لكن الحلول السهلة والمتاحة لتعزيز السيولة قد استنفدت، وهي بيع الأصول المدرة للدخل من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة، ووقف استقطاع نسبة 10٪ حصة صندوق الأجيال القادمة من إجمالي الإيرادات الفعلية للموازنة.

وشدد حمادة على ان إتاحة الخيار للحكومة في السحب لن يؤثر على نمو صندوق الأجيال القادمة والذي يتم عرض تفاصيله سنويا على مجلس الأمة، كما نؤكد على أن إجراء إصدار السندات والسحب المنظم والمحدود من صندوق الأجيال ليسا حلولا إصلاحية بل إجراءات مؤقتة يجب اتخاذها للوفاء بالالتزامات الفورية والتي تتمثل بالرواتب والدعوم التي تشكل أكثر من 71٪ من إجمالي إنفاق الدولة، نحن مسؤولون عن الوفاء بهذه الالتزامات دون أي تقصير أو ضرر.

مركز مالي قوي

وأكد الوزير على أن المركز المالي للكويت قوي ومتين كونه مدعوما بالكامل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والذي يشهد نموا مستمرا، وأن هدفنا الرئيسي هو حماية المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط من المساس وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لضمان رفاهية المواطنين، الأمر الذي يحتم علينا معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق الاحتياطي العام) في أقرب وقت، ويجب أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز هذه العقبة، حيث إن كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات الاقتصادية يضاعف العقبة تعقيدا.

واستكمل: «لا يخفى على أحد ما تشهده الدول النفطية كافة من تحول جذري في إدارة المالية العامة، والكويت ليست بمنأى عن هذه المتغيرات، كما فرضت الجائحة العالمية (كوفيد-19) واقعا جديدا على الاقتصاد المحلي والعالمي عبر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ في قيمته المستقبلية».

اتخاذ إجراءات استثنائية لتحويل أصول من «الاحتياطي» إلى «الأجيال»

استمرار رخاء ميزانية الكويت طوال 2021 معقود على صدور تشريعات مالية مناسبة لتوفير السيولة

أحمد مغربي

كشف وزير المالية خليفة حمادة عن أن الأمل معقود على صدور تشريعات مالية مناسبة لتوفير السيولة المالية اللازمة للصرف على بنود الميزانية العامة في الكويت في ظل استمرار أسعار النفط، وذلك لضمان استمرار الرخاء النسبي طوال 2021 في دفع الرواتب وسائر المصروفات العامة في الدولة.

حديث حمادة جاء في رده على سؤال برلماني للنائب عبدالله جاسم المضف، وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، حول حقيقة تصريح وزير المالية السابق براك الشيتان بأن الحكومة غير قادرة على دفع الرواتب بعد شهر أكتوبر 2020، وصحة هذا الأمر وكيفية دفع رواتب الأشهر التالية حتى يناير 2021، وما إمكانية دفع الرواتب خلال العام الحالي.

وذكر حمادة في رده أنه بعد الرجوع الى سجلات مجلس الأمة تبين ان هذه الكلمات صدرت من وزير المالية السابق خلال مناقشة مشروع قانون الدين العام في جلسة مجلس الأمة المنعقدة في تاريخ 19 أغسطس 2020 وقد كان ذلك التصريح يمثل وصفا صادقا للحالة المالية الحرجة آنذاك.

وأضاف: «تم توفير قدر كبير من السيولة في الاحتياطي العام (خزينة الدولة) لدفع الرواتب وسائر المصروفات العامة على المدى القريب وذلك بعد صدور القانون رقم 18 لسنة 2020 الذي ألغى الاقتطاع الإجباري لنسبة 10٪ من الإيرادات العامة للدولة لصالح احتياطي الاجيال القادمة، واستبدالها باقتطاع من فائض الإيرادات إن وجدت اعتبارا من نتائج السنة المالية 2019/2018 بالإضافة الى اتخاذ إجراءات استثنائية تحت ضغط الحاجة ومقتضيات الضرورة لتحويل أصول من الاحتياطي العام الى احتياطي الأجيال القادمة وإيداع قيمتها نقدا في حساب الاحتياطي العام».

ميزانية 5 سنوات.. في أرقام

- 58,7 مليار دينار إيرادات تقديرية حتى 31 مارس 2025.
- 114,1 مليار دينار مصروفات تقديرية 31 مارس 2025.
- 55,4 مليار دينار عجز متوقع 31 مارس 2025.
- انتاج النفط المتوقع بين 2,5 و2,7 ملايين برميل يوميا.
- سعر برميل النفط المتوقع بين 30 دولارا و60 دولارا.

توقعات المالية العامة للسنوات الخمس حتى 31 مارس 2025 (مليار دينار)

السنة المالية	20/21 (الحالية)	21/22 (تبدأ في أبريل 2021)	22/23 (تبدأ في أبريل 2022)	23/24 (تبدأ في أبريل 2023)	24/25 (تبدأ في أبريل 2024)	المجموع
معدل سعر البرميل المتوقع للسنة	30 دولارا	45 دولارا	50 دولارا	55 دولارا	60 دولارا	
معدل الإنتاج اليومي المتوقع	2,5 (مليون برميل يوميا)	2,4 (مليون برميل يوميا)	2,7 (مليون برميل يوميا)	2,7 (مليون برميل يوميا)	2,7 (مليون برميل يوميا)	
الإيرادات	7,5	10,9	11,9	13,5	14,9	58,7
المصروفات	21,5	23,0	22,3	23,2	24,1	114,1
العجز المتوقع	14,0	12,1	10,4	9,7	9,2	55,4

رفع دعاوى قضائية على 167 مقهى بسبب الإغلاقات والقيود المرتبطة بـ «كورونا»

رجب لـ «الأنباء»: أصحاب المطاعم ينتظرون السجن.. «طفح الكيل»

آلاء خليفة

تمر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحالة انتكاسة كبيرة بسبب إغلاق بعض الأنشطة التجارية ووضع قيود صارمة على المطاعم لمواجهة تفشي فيروس كورونا، والتي كان آخرها منع التواجد داخل جميع أنواع صالات المطاعم والمقاهي بما فيها الموجودة داخل مراكز التسوق ويكتفى بالطلبات الخارجية وخدمات التوصيل. وفي هذا السياق، قال علي رجب «صاحب احد المشاريع الصغيرة» انه يمتلك مطعما ومقهى وتم إغلاقهما منذ مارس 2020 مع بداية تفشي «كورونا» وبعد السماح لهم بمزاولة الانشطة لم يتم فتح النشاط بالكامل، ورغم ذلك قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإجبار أصحاب المشاريع الصغيرة بدفع الإيجارات، موضحا ان لديه 30 عاملا ويضطر لدفع 6 آلاف دينار رواتب لهم شهريا، بالإضافة إلى التزامات أخرى متعلقة برسوم تجديد الرخص والإقامات، فضلا عن وقف بعض الرخص وعدم إمكانية تجديدها بسبب عدم وجود وصل إيجار. وذكر رجب في حديث خاص لـ «الأنباء» ان المطاعم والمقاهي من أكثر الأماكن الملتزمة بتعليمات السلطات الصحية في الكويت والمتعلقة بالسلامة الصحية والإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار الفيروس، موضحا انهم استطاعوا نوعا ما تحمل الوضع خلال الفترة السابقة ولكن اليوم «طفح الكيل» بعد القرارات الأخيرة الصارمة بمنع التواجد داخل صالات المطاعم والمقاهي. وأفاد بأن أصحاب المقاهي والمطاعم معرضين للسجن في أي لحظة بسبب الديون المتراكمة، مناشدا الحكومة بتعويض

لمشاهدة الفيديو
علي رجب

أصحاب المشاريع الصغيرة المتضررين من القيود الأخيرة وتقديم الدعم المناسب لهم، لاسيما انهم مسؤولون عن عائلات وأبناء ولديهم التزامات عدة، متحديا في الوقت ذاته ان تكون هناك دراسة واحدة تؤكد ان زيادة عدد الإصابات كان بسبب المطاعم والمقاهي او النوادي الصحية. ورأى رجب ان فتح المطار كان السبب الرئيسي في ارتفاع عدد الإصابات، مستغربا وقوف الكويت مع الدول الأخرى في أزماتها المادية وإرسال المساعدات والمعونات لهم وترك أبنائها المواطنين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أزمتهم دون مساعدة بل تزيد من أعبائهم المادية بغلق مشاريعهم ووضع قيود صارمة عليهم. وكشف رجب انه تم رفع دعاوى قضائية ضده وضد أكثر من 167 مطعما ومقهى بسبب عدم قدرتهم على سداد الإيجارات، مطالبا بأن تلتفت الدولة لأصحاب المشاريع الصغيرة والسماح لهم بمزاولة أنشطتهم.

تنظمه «إيكوسيستم» بمشاركة خليجية واسعة تضم أكثر من 120 متحدثاً من خبراء وممارسين وأصحاب قرار

انطلاق المؤتمر الافتراضي الخليجي الثاني لدعم الابتكار وريادة الأعمال 6 أبريل المقبل

أعلنت رئيسة المؤتمر ومؤسس شركة ايكوسيستم للاستشارات الإدارية د.هنادي المباركي عن تنظيم فعاليات المؤتمر الافتراضي الخليجي الثاني لدعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا خلال الفترة من 6 إلى 8 أبريل 2021.

وقالت المباركي إن المؤتمر يضم مشاركات شاملة ومتنوعة من جميع دول مجلس التعاون الخليجي واكثر من 120 متحدثا من خبراء وممارسين وراسمي السياسات العليا في الدول الخليجية وأصحاب القرار والمؤسسات الأكاديمية والتمويلية والبحثية والمستثمرين.

وأشارت إلى دور الابتكارات في تقدم الدول الخليجية باعتبار الابتكار هو استثمار طويل الأجل يحقق نتائج استراتيجية على المستوى الاجتماعي

د.هنادي المباركي

والاقتصادي والتكنولوجي، إضافة أنه محرك للنمو الاقتصادي الذكي وزيادة الإنتاجية، وترسيخ اقتصاد القائم على المعرفة والرقمنة.

وأوضحت المباركي أن المؤتمر يتضمن 6 أهداف رئيسية:

- **أولا:** تعزيز وترسيخ مناخ الابتكار والإبداع وريادة الأعمال.
- **ثانيا:** إشراك المجتمع المحلي والخليجي في الأنشطة الابتكارية والإبداعية وأنشطة ريادة الأعمال من خلال إنشاء نظام إعلامي وتعليمي ووضع مناهج دراسية تعمل على نقل المعارف والمهارات للأفراد والمنظمات لتوظيفها من أجل توعية وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال والموهبة.
- **ثالثا:** دعم مجتمعات الممارسين وأصحاب المهن من خلال استدامة النمو الذكي والابتكار وكذلك استدامة الاقتصاد عبر استدامة المناطق الذكية من خلال التكنولوجيا والتعاون والتعليم، وغير ذلك من الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.
- **رابعا:** تبادل الخبرات مع الشراكات الفعالة في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.
- **خامسا:** وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية لتسريع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للابتكار والموهبة وريادة الأعمال على جميع المستويات الدولية.
- **سادسا:** تحديد التحديات والفرص لبرامج الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.

وفي ختام تصريحها، أكدت المباركي أن أهمية المؤتمرات في بناء جسور تعاون بين الأسرة الخليجية عن طريق تبادل التجارب والخبرات وخلق شراكات استراتيجية في مجال الابتكار وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، وتوليد الأفكار والأدوات الابتكارية للتطبيقات المستقبلة، وأخيرا توطيد العلاقات الاجتماعية بين الجهات المشاركة.

58٪ ارتفاع الصادرات.. و7,9٪ نمواً بحركة الواردات خلال الربع الثالث من 2020 مقارنة بالربع الثاني

«الوطني»: ارتفاع النفط الكويتي 69٪.. ينعش النشاط التجاري بالكويت

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن التجارة الخارجية للكويت شهدت انتعاشا ملحوظا في الربع الثالث من 2020، إذ ارتفعت الصادرات بنسبة 58٪ والواردات بنسبة 7,9٪، على أساس ربع سنوي، وفقا للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وجاء ذلك بعد التراجع الذي سجلته في الربع الثاني من 2020 في ظل انخفاض أسعار النفط وتراجع حركة النشاط التجاري عالميا نتيجة لتدابير الإغلاق، إلا أنه على الرغم من ذلك، ظلت التدفقات التجارية أقل بكثير عن مستويات ما قبل الجائحة.

ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ الذي سجلته الصادرات خلال الربع الثالث من العام الماضي بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي، والذي ارتفع بنسبة 69٪ على أساس ربع سنوي ليبلغ 44 دولارا للبرميل في الربع الثالث من 2020.

انعكس ارتفاع أسعار النفط على الصادرات، إذ عوض جزءا من انخفاض الإنتاج النفطي، والذي تراجع بنسبة 9,3٪ على أساس ربع سنوي إلى 2,24 مليون برميل يوميا على خلفية اتفاقية الأوبيك وحلفائها لخفض حصص الانتاج.

من جهة أخرى، شهدت الصادرات غير النفطية (تشكل الصادرات المحلية بالإضافة إلى إعادة التصدير، 11٪ من إجمالي الصادرات) ارتفاعا ملحوظا بنسبة 59٪ على أساس ربع سنوي وذلك على الرغم من استمرار تراجعها بشكل ملحوظ على أساس سنوي.

أما على صعيد الفئات الاقتصادية، فقد شهدت السلع الوسيطة والاستهلاكية انخفاضا حادا بنسبة 31٪ و21٪ على أساس سنوي على التوالي، بينما سجلت السلع الرأسمالية انخفاضا بنسبة 13,6٪ على أساس سنوي.

وقد يكون تراجع تلك الفئات انعكاسا للاضطرابات التجارية وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتداعيات الجائحة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة رفعت الحظر عن صادرات الشركات المحلية لبعض الأصناف في أغسطس 2020 ما سيسهم في تعزيز الصادرات غير النفطية خلال الفترات المقبلة.

استمرت الاضطرابات التجارية في التأثير على الواردات الكويتية وإن كانت نسبة تراجع الواردات على أساس سنوي بلغت 18,3٪ في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 26٪ في الربع السابق. ويعزى تقلص وتيرة التراجع إلى الانخفاض الهامشي الذي شهدته السلع الاستهلاكية (والتي تمثل نحو نصف الحجم الاجمالي للواردات) نظرا لتزايد نمو الأغذية والمشروبات ومعدات النقل والسلع المعمرة، وفي المقابل، شهدت واردات السيارات (تمثل نسبة 10٪ من السلع الاستهلاكية) انخفاضا حادا بنسبة 55٪ على أساس سنوي بعد تراجعها بنسبة 28٪ في الربع السابق.

وفي ذات الوقت، هدأت وتيرة تراجع السلع الرأسمالية (والتي تمثل نحو خمس الواردات) إلى 15,5٪ على أساس سنوي. ويعود الارتفاع الذي شهدته الواردات على أساس ربع سنوي إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد فرض تدابير الإغلاق لاحتواء الجائحة في الربع الثاني من عام 2020 وزيادة أسعار النفط. ونتيجة لذلك، ارتفع الفائض التجاري للسلع إلى 1,1 مليار دينار (12٪ من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو 0,1 مليار دينار تقريبا (2٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع السابق.

ظلت الوجهات الخمس الأولى للصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) مستقرة نسبيا مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. وانخفضت المبيعات إلى تلك الدول (الإمارات والسعودية والصين والهند وقطر، والتي تمثل 63٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية) بنسبة 17,8٪ على أساس سنوي. ومن جهة أخرى، شهدت الواردات من أكبر خمس دول مصدرة للكويت (الصين، الإمارات، السعودية، الولايات المتحدة والهند، والتي تمثل 45٪ من الواردات) انخفاضا بنسبة 22٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2020. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الرئيسي لواردات الكويت غير النفطية (22٪ من إجمالي قيمة التبادل التجاري) وتبعتها الصين في المرتبة التالية.

شركة الشرق للوساطة المالية (ش.م.ك.مقفلة)

دعـــوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

في مقر الشركة الرئيسي
شرق - مبنى بورصة الكويت - الدور الرابع
وذلك يوم الأربعاء الموافق 10 مارس 2021م
في تمام الساعة ١١ صباحاً

على السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة الرئيسي
لاستلام جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

الكائن في شرق - مبنى بورصة الكويت - الدور الرابع
رقم التلفون: 22248444